بوطيها لحرمة ولا عبرة بهذه الحيضة للعلم بانه كان موجودا وايضا الحيض
تدي الحيض على المعتمد لثبوت امية الولد اي للبايع بوضع فيتبع عليه
بيعها ورهنها وكل تصرف يزيل الملك انام يكن اي المشتري وطيها
اي اصلا او وطيها وحلال يمكن ان يكون منه بان ولدته لدون ستة
اشهر من وطيه والا لحي بان وطيها اي المشتري منه اي المشتري بها
وان لم يكن اي البايع استبرأها قبل البيع فالولد له اي للبايع
ان امكن كونه منه اي فقط بان لم يطأها المشتري وطأ يمكن كونه منه
علله بان ثبوته يقطع ارث المشتري بالولاء يعني اذا اعتق
المشتري الولد المذكور ثم مات عن معتقه المذكور ولا بايع المذ
لانا لو جعلنا بثبوت النسب لحق المعتق المذكور ولا نصيبه النسب
معدمة على عصبة الولاء واقرت للسيد بوطيها الخ كذا في
خط المؤلف والذي في متن الروض واقر السيد بوطيها الخ ما ذكره
وهذا متعين لان الولد يلحق بالزوج بمجرد امكان الاجتماع
وان لم يقر بالوطء بخلاف السيد تأمل اه مرحومي قال النخ الطوخي
وحمل بعضهم كلام الشيخ على ما اذا اتفق الزوج والسيد على الطلاق
قبل الدخول لكن اقرت الامة كاذبة بان الزوج وطيها ثم انها
اتت بولد يمكن كونه منها بان اتت به بعد ستة اشهر ولحظتين فيمكن
كونه منها فيلحق السيد ولا عبرة باقرار الامة اه لكن هذا خلاف
ظاهر قول الشيخ واقرت للسيد بوطيها فتامل

فصل في الرضاع

اسم لمص الثدي الخ اذا تاملت ما ذكره تراءى المعنى اللغوي
اخص من المعنى الشرعي الآتي فكذا بخطه وصوابه الاتيين
بالالف اللام يقال انه نعت مقطوع بتقدير اعني كالآتي
واذا لم ترضعت الخ الفعل ليس بقيد فلو حالا اذا ارضعت طفلا
الخ اواذا وصل لبنها امرأة الخ لكان اولى حياة مستقرة اي بان لم
تصل الى حركة مذبوح فان وصلت اليها بمرض حرم لبنها او بجراحة

فلا ق ل تقريبا لو قال تقريبية لكان انسب والمراد به ما في الحيض
بان ينفصل اللبن قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وطهرا وهو خمسة
عشر يوما ق ل وانما يحكم ببلوغها بذلك اي لانا نجزم بوقوعها اغلبا بحصل
بالحيض او بالاحتلام او ببلوغ ثمة عشر سنة بلبنها اي ولو
حكما ولو مع غيره فيدخل جبنه وقشطته وزبده لا سمنه الخالص
عن اللبن ولا مصله ودخل المختلط بنحو ماء حيث بقي طعمه
او لونه او ريحه والا فان شرب الكل حرم والا فلا ودخل في الخليط
لبن امرأة اخرى فيما الحرم وهل يؤثر لبنها الخارج من
غير ثديها الاصلي كثدي زائد او منفتح او مطلقا او على تفصيل
الغسل بخروج المني من غير طريقه المعتاد فيه نظر ولعل القياس
الثاني ثم رأيت ان اللبن احد الاركان فكان ينبغي لك ان ينبه عليه
انه في كلام المتن فلو مات قبله اي قبل البيان ونحوها كما خته
وهو الراجح ض تلو النسب اي تابع له منفكة الخ اي غير مكلفة
ولا ترد الصغيرة لانها تمنع من فعل المحرم وتؤمر بالعبادات كالبا
اه وكتب النور ح ل اي صارت غير مكلفة ولا يمكن عود التكليف
اليها عادة فلا ترد المجنونة واو جد لطفل اي بعد موتها
فان انكسر الخ وهل العبرة في الانكسار بمجرد التقام الثدي ومصه منه
او بوصول شيء من اللبن الى المعدة او الدماغ حتى لو وقع الالتقام
والمص مع ابتداء التهيؤ لكن لم يصل اللبن الى ما ذكر لا بعد مضي جزء منه
حصل الانكسار فيه نظر والاظهر ان المراد الثاني لان الوصول هو
الى ما ذكر لا غير سم قلت قد اشكل علينا هذا فالمدار على تمام
انفصاله من الثدي فان كان اول الشهر حسب الحولان بالاهلة والا
كان في اثنا شهر تم عدده ثلاثين الخ حزم وهو المذهب وهو المعتمد
وكون هذا ظاهر كلام المصنف ظاهر بل ظاهره عدم التحديد فتامل قال
فنسخ اي لفظا وحكما بحسي معلومات ونسخت كهذه الخمسة

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)